

Distr.: General
4 July 2023
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الرابعة والخمسون

11 أيلول/سبتمبر - 6 تشرين الأول/أكتوبر 2023

البنان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

مستقبل الحق في العمل من زاوية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وعمليات التصدّي له وآثاره في سياق اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

يستند هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 11/49، إلى حلقة النقاش المتعلقة بمستقبل "الحق في العمل" من زاوية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وعمليات التصدّي له وآثاره في سياق اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع، التي عُقدت في 27 أيلول/سبتمبر 2022. وقد خلصت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تغير المناخ أثر تأثيراً يُعتد به على الطريقة التي يعمل بها الناس. إذ يؤدي تغير المناخ والإجراءات المتعلقة به إلى تغيير الاقتصادات والطريقة التي يعمل بها الناس. ويلزم اتخاذ تدابير فعالة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، بما في ذلك إجراء تغييرات في أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. والانتقال العادل إلى اقتصاد أخضر قائم على حقوق الإنسان هو المسار الوحيد القابل للتطبيق للحد من تأثير الكارثة المناخية المستمرة ولصيانة حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

1- عقد مجلس حقوق الإنسان، عملاً بقراره 11/49، حلقة نقاش في 27 أيلول/سبتمبر 2022 بشأن مستقبل الحق في العمل من زاوية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وعمليات التصدي له وآثاره في سياق اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع. وتألفت حلقة النقاش من جزء افتتاحي وجزء مواضيعي وجزء ختامي موجز. وفي القرار نفسه، طلب مجلس حقوق الإنسان إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً على أساس حلقة النقاش.

2- وتولت رئاسة حلقة النقاش الممثلة الدائمة لألمانيا لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، "كاتارينا ستاش". كما جرى الإدلاء بملاحظات افتتاحية أدلى بها كل من نائبة مفوض الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ندى الناشف، وسفير مصر وممثلها الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى في جنيف، أحمد إيهاب عبدالأحد جمال الدين.

3- وضمت حلقة النقاش أربعة محاورين هم: نائب المدير العام لشؤون السياسات، بالنيابة، في منظمة العمل الدولية، فيكتور فان فورين؛ والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ، إيان فراي؛ والمبعوث الخاص المعني بتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وبطل تغير المناخ رفيع المستوى للدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، محمود محيي الدين؛ والأمينة العامة للاتحاد الدولي لنقابات العمال، شاران بورو.

4- وقد أعد هذا التقرير على أساس حلقة النقاش، في سياق مجموعة متنامية من البحوث ذات الصلة. وتلخص المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى أن أزمة المناخ المستمرة تهدد البشرية جمعاء. وهي جزء من الأزمات الكوكبية الثلاث المتمثلة في تغير المناخ والتلوث وفقدان التنوع البيولوجي⁽¹⁾. وخلصت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، في موجزها - المعد من أجل واضعي السياسات - للتقرير التوليقي لتقرير التقييم السادس، إلى أن الأزمة تتطلب إجراء تخفيضات عميقة وسريعة في انبعاثات غازات الدفيئة ونشر أساليب إزالة ثاني أكسيد الكربون بغية تحقيق مستوى صفري صافٍ من انبعاثات غازات الدفيئة⁽²⁾.

5- ويتطلب تغير المناخ والعمل المناخي إجراء تغييرات في اقتصادات العالم والطريقة التي يعمل بها الناس. ويستلزم العمل المناخي الفعال بذل جهود منسقة وحاسمة على الصُّعد الدولية والوطنية والإقليمية والحكومية والفردية، بما في ذلك على مستوى مؤسسات الأعمال، من أجل التخفيف من تغير المناخ والتكيف مع تأثيره، وكذلك من أجل تعزيز وحماية الحق في العمل في سياق تغير المناخ. والطريقة الوحيدة للحد من الآثار الضارة المترتبة على تغير المناخ هي أن تتخذ الدول ومؤسسات الأعمال والأفراد إجراءات فورية ومحددة للوفاء بالتزاماتهم ومسؤولياتهم في مجال حقوق الإنسان. وتدعو المفوضية السامية لحقوق الإنسان الحكومات إلى اعتماد سياسات اقتصادية تتماشى مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان فيما يتعلق بالعمل المناخي، عن طريق الحد بشكل جذري من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن العمل والإنتاج والاستهلاك، مع القيام في الوقت نفسه بتعزيز الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع⁽³⁾.

(1) للاطلاع على تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشأن تغير المناخ وحقوق الإنسان، انظر الرابط: www.ohchr.org/en/climate-change/reports-human-rights-and-climate-change

(2) انظر الرابط: www.ipcc.ch/report/ar6/syr/

(3) انظر الرابط: <https://climatepromise.undp.org/research-and-reports/how-just-transition-can-help-deliver-paris-agreement>

ثانياً - حلقة النقاش المتعلقة بمستقبل الحق في العمل من زاوية الإجراءات المتعلقة بتغير المناخ وعمليات التصدي له وآثاره في سياق اقتصادات مستدامة وشاملة للجميع

ألف - ملاحظات افتتاحية

6- أشارت نائبة المفوض السامي إلى أن أزمة المناخ تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة للانتقال إلى اقتصادات خضراء ومستدامة وشاملة للجميع تُحدث تحولاً في عالم العمل. ومن شأن التدابير التي تتخذها الدول لحماية المناخ أن تخلق وظائف جديدة في قطاع الطاقة النظيفة والمتجددة، مثل إنتاج طاقة الرياح والطاقة الشمسية، مع إزالة وظائف أخرى، منها على سبيل المثال تلك الموجودة في صناعات الفحم والغاز والنفط. وسيكون الانتقال إلى الاقتصادات الخضراء أمراً مثيراً للتحديات. ومن الأساسي حماية العاملين من البطالة خلال هذا الانتقال وتشكيل عالم العمل بسياسات تدعم معايير حقوق الإنسان وتولي الاهتمام الكافي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويجب أن يكون الاستثمار في القطاع العام ورفع شأن من جرى تهميشهم إحدى الأولويات. ويؤدي التعليم دوراً حيوياً في تحقيق العمل اللائق للجميع. وتحتاج الدول إلى الاستثمار بشكل أكثر حسماً في حق الناس في التعليم، بما في ذلك التعلّم مدى الحياة. وهي بحاجة إلى التوسّع في حلول التعلّم التجريبي والعملي، وإلى تطوير التدريب المهني الشامل للجميع، مع التأكيد على التكنولوجيا المتجاوبة مع الاعتبارات المناخية، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بشأن التلمذة المهنية.

7- وتؤدي المرأة دوراً بالغ الأهمية في الاقتصاد، ومع ذلك لا يجري في كثير من الأحيان الاعتراف بإسهاماتها. وتشكل كفالة حقوق المرأة وضمان مشاركتها الهادفة عاملاً أساسياً في عمليات الانتقال المستدامة وإيجاد مستقبل عادل للعمل. ويوجد حالياً 740 مليون امرأة يكسبن عيشهن في الاقتصاد غير الرسمي. وأشارت نائبة المفوض السامي إلى أن الانتقال بعيداً عن اقتصادات الوقود الأحفوري سيبيح الفرصة للاستثمار في قطاع الرعاية، وهو مجال يعمل فيه كثير من النساء، وفي قطاع العمل غير الرسمي، الذي يتسم فيه العمل بأن وضعه غير مستقر ولا يتيح الوصول إلى استحقاقات التأمينات الاجتماعية. وهذا من شأنه أن يتيح طريقة فعالة لدعم حق المرأة في التمتع بأوضاع عمل آمنة وعادلة، وأن يحوّل التركيز لينصب على تحقيق الرفاه الاجتماعي وتقوية الاقتصادات بدون زيادة الانبعاثات. وينبغي أن تستخدم الدول أقصى مواردها المتاحة لضمان الحق في الحماية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الأساسية. ومن شأن نُظم الضمان الاجتماعي أن تساعد في الحد إلى أدنى حد من تأثير فقدان الوظائف الناتج عن العمل المناخي، وإيجاد إمكانية الوصول إلى مزيد من التعليم، وتحسين فرص سوق العمل.

8- واختتمت نائبة المفوض السامي حديثها بالقول إن مما يثير القلق أن أزمة الطاقة والتضخم قد دفعت بالعديد من البلدان إلى تكثيف استغلال الوقود الأحفوري، بدلاً من التعجيل بتنفيذ مشاريع الطاقات المتجددة. ومن الضروري تماماً أن تقدم البلدان المتقدمة ومجتمع المانحين الدولي الدعم المالي والتقني إلى البلدان المنخفضة الدخل في جهودها الرامية إلى إيجاد اقتصادات خضراء ومستدامة وشاملة للجميع.

9- وقال السيد جمال الدين إن الحق في العمل ليس فقط ضرورياً تماماً لإعمال حقوق الإنسان الأخرى، بل هو أيضاً جزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان والعدالة الاجتماعية، ولا بد منه لبلوغ أهداف التنمية المستدامة وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ويشكّل تغير المناخ تهديداً وجودياً للجميع كما أنه هو التحدي في عصرنا الحالي. والمجتمع الدولي مدعو لمواجهة هذا التحدي بصورة جماعية وفعالة وسريعة. وينبغي تغطية العمال والمجتمعات المتأثرة بتغير المناخ بالحماية الاجتماعية وباستثمارات أوسع نطاقاً تهدف إلى خلق فرص اقتصادية، فضلاً عن توفير التدريب المناسب والمساعدة للباحثين عن عمل، لضمان تحقيق انتقال عادل.

10- وقال السيد جمال الدين إن الانتقال العادل ينطوي على زيادة الفرص الاجتماعية والاقتصادية للعمل المناخي إلى أقصى حد، مع التقليل إلى أدنى حد من أي تحديات وإدارة هذه التحديات بعناية. ويجب أن تعطي البلدان ومؤسسات الأعمال في جميع أنحاء العالم الأولوية للانتقال العادل باعتباره مسألة بالغة الاستعجال. ونظراً إلى أهمية التحديات البيئية وتحديات العمالة، فلن يكون لدى العالم لا الموارد ولا الوقت لمعالجة هذه القضايا بشكل منفصل أو متتالي. والتعامل مع هذه القضايا بشكل مشترك ليس خياراً من الخيارات بل هو ضرورة ملحة. ومع اقتراب موعد انعقاد الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، يتعين على العالم أن يضمن أن يكون المؤتمر القادم وسيلة لتحقيق التقدم المطلوب بشكل حاسم. وحثّ جميع الجهات صاحبة المصلحة على إظهار الإرادة السياسية اللازمة لتعزيز بناء القدرة على الصمود، وإجراءات التكيف، وبرامج الحماية الاجتماعية، ومساعدة الناس الذين يعيشون في أشد الأوضاع هشاشة.

باء - المناقشة المواضيعية

11- أشار السيد "فان فورين" إلى أن الآثار المترتبة على أزمة المناخ محسوسة بشدة في جميع أنحاء العالم. وهي تعرّض للخطر التمتع بمجموعة كبيرة من الحقوق، مع ما لذلك من آثار شديدة بوجه خاص على الحق في العمل. فالعمل أمر أساسي لوجود كل فرد من البشر، وكذلك لتماسك المجتمعات ولسير عمل الاقتصادات. كما أن العمل جزء لا يتجزأ من خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ولا سيما عن طريق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة. وقد اعترفت منظمة العمل الدولية، في إعلان المؤمية من أجل مستقبل العمل، بأن عالم العمل يمر بتغيير تحويلي ودعت إلى ضمان الانتقال العادل إلى مستقبل للعمل يُسهم في التنمية المستدامة.

12- ولتغير المناخ مجموعة واسعة من الآثار على عالم العمل وهو يبرز بوصفه أحد أكبر التهديدات التي تواجه تحقيق أهداف التنمية المستدامة. فوفقاً لمنظمة العمل الدولية، يمكن بحلول عام 2030 فقدان ما يعادل 80 مليون وظيفة بدوام كامل، إما لأن الجو أحر مما ينبغي للعمل أو لأنه يكون على العمال أن يعملوا بوتيرة أبطأ. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بعض التدابير الهادفة إلى التخفيف من آثار تغير المناخ أو التكيف معه قد تؤدي إلى فقدان الوظائف. بيد أن فقدان الوظائف الناجم عن آثار تغير المناخ يتجاوز بكثير حالات فقدان المرتبطة بسياسات التحول الإيكولوجي. ففي الواقع، تأتي سياسات التحول هذه مصحوبة بإمكانيات هائلة لخلق فرص عمل. فوفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية، يمكن خلق 24 مليون وظيفة جديدة بحلول عام 2030، إذا جرى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. ويمكن خلق 78 مليون وظيفة أخرى في سياق الانتقال إلى اقتصاد دائري، وفي حين أن التحول إلى الاقتصادات المنخفضة الكربون والدائرية يمكن أن يؤدي إلى فقدان نحو 78 مليون وظيفة، سيظل يوجد رصيد إيجابي قدره 26 مليون وظيفة بحلول عام 2030. وبناء على ذلك فليس العمل ضد تغير المناخ، بل التقاعس عن العمل، هو الذي من شأنه أن يدمر الوظائف وسبل العيش على نطاق واسع.

13- واستدرك السيد "فان فورين" قائلاً إنه ينبغي عدم الاستهانة بحجم وصعوبة التحولات الهيكلية. ومن بين التحديات التوزيع الجغرافي غير المتكافئ لخلق فرص العمل وفقدان الوظائف. وهذا هو السبب في أن مفهوم الانتقال العادل جوهرى لنجاح الانتقال الإيكولوجي. وهذا أيضاً هو السبب في الحاجة إلى اتخاذ تدابير ليس فقط لإدارة ما للسياسات المناخية من نتائج سلبية على المستوى الاجتماعي ومستوى الوظائف، ولكن أيضاً لزيادة النتائج الإيجابية إلى أقصى حد. وعلاوة على ذلك، فإن الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر لا يؤدي تلقائياً إلى تحقيق نتائج شاملة للجميع ومنصفة، بل يهدد أحياناً بتفاقم أوجه انعدام المساواة القائمة، وخاصة في حالة النساء أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو الشعوب الأصلية والقبلية أو العمال المهاجرين.

فمن بين ما يقرب من 20 مليون وظيفة جديدة متوقعة في مجال الانتقال إلى الطاقة المستدامة بحلول عام 2030، تشير التقديرات إلى أن ستة ملايين وظيفة فقط يُتَوَقَّع أن تكون للنساء. غير أنه من المشجع بالفعل ملاحظة أن قطاع الطاقة المتجددة يستخدم النساء بنسبة 32 في المائة تقريباً، بالمقارنة بنسبة 22 في المائة في قطاع الطاقة التقليدي.

14- وجميع هذه التعقيدات تعني أن معالجة أوجه انعدام المساواة والتمكين لعوامل التغيير هما أمران أساسيان. ومن الأمور الحيوية ضمان الانتقال العادل من أجل الجميع وتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحقوق العمل. وفي عام 2015، وضع ممثلو كل من الحكومات ومنظمات العمال ومنظمات أرباب العمل مبادئ توجيهية لتحقيق الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع. وتمثل المبادئ التوجيهية إطاراً سياساتياً من أجل تحقيق الاستدامة البيئية مع إيجاد فرص العمل اللائق والنهوض بالعدالة الاجتماعية على أساس الحوار الاجتماعي ومجموعة من السياسات.

15- وأشار السيد "فان فورين" إلى أن الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة والحق في العمل، إلى جانب مجموعة معايير العمل الدولية، هي أمور يعزز كل منها غيره. وفي عام 2022، اعتمد مؤتمر العمل الدولي قراراً بإضافة مبدأ وجود بيئة عمل آمنة وصحية إلى إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل بغية حماية العمال والمضحي قداماً نحو مستقبل محوره الإنسان. والانتقال إلى اقتصاد منخفض الكربون، إذا حدث بصورة عادلة، سيبيح في آن واحد الفرص لإعمال الحق في العمل هو والحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وسيكون من شأنه أن يكفل العمل اللائق للجميع.

16- وقال السيد "فراي" إن الحق في العمل من زاوية تغيير المناخ معقد. فآثار تغير المناخ تُجبر الكثير من الناس على ترك عملهم الحالي. وهذا هو الحال بصورة خاصة في القطاع الزراعي. فخلال زيارة قام بها المقرر الخاص إلى بنغلاديش، أصبح من الواضح للمقرر الخاص أن لتغير المناخ تأثيراً هائلاً على الحق في العمل. ويتشرد المزارعون من أراضيهم بسبب ما ينجم عن تغير المناخ من حالات جفاف وفيضانات وغرق الأراضي الزراعية بسبب العواصف. ويهاجر الناس إلى المدن بسبب تأثير تغير المناخ. وانتهى المطاف بكثير من هؤلاء الأشخاص في مستوطنات غير رسمية تتعرض فيها حقوقهم في المياه والصرف الصحي والسكن والغذاء لمخاطر شديدة. كما أن قدرتهم على العثور على عمل مفيد محدودة. ويتسم الوضع بإشكالية خاصة فيما يتعلق بالنساء والأطفال. وتتكرر في جميع أنحاء العالم قصة التشرد هذه، وخاصة من القطاع الزراعي. فحالات الجفاف والفيضانات والعواصف الشديدة المرتبطة بتغير المناخ تجبر الناس على ترك أراضيهم وممارسات عملهم التقليدية.

17- وعلى الرغم من هذه التحديات الهائلة، تحاول بعض منظمات المجتمع المدني مساعدة المجتمعات المحلية المتأثرة بتغير المناخ على إعادة بناء حياتها وإيجاد فرص العمل البديلة اللازمة. ففي بنغلاديش، سمع المقرر الخاص عن منظمات مجتمع مدني تساعد في إيجاد استراتيجيات بديلة للتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك زراعة الخضروات فوق الأرض، وتجريب زراعة محاصيل غذائية أكثر قدرة على مقاومة الملوحة، ونُظِّم لتجميع مياه الأمطار ترمي إلى تحسين إمكانية الحصول على المياه العذبة. ويوجد كثير من الأمثلة الأخرى في جميع أنحاء العالم، على الرغم من أن إمكانية الوصول إلى تمويل التكيف محدودة للغاية وغير كافية لتلبية الطلب العالمي.

18- ثم تحدث المقرر الخاص عن مفهوم الانتقال العادل، فقال إن من الموثق جيداً أنه يجري بذل جهود لنقل الأشخاص العاملين في صناعات الوقود الأحفوري إلى وظائف خضراء ولائقة. والعمل المضطَّع به في هذا المجال يركّز في المقام الأول على البلدان المتقدمة. وعلى سبيل المثال، أنشأت ألمانيا لجنة معنية بالنمو والتغيير الهيكلي والعمالة، وأنشأت اسكتلندا لجنة للانتقال العادل، ويقوم الاتحاد الأوروبي بإنشاء آلية للانتقال العادل. وعلى الرغم من هذه المبادرات، لا تزال صناعة الوقود الأحفوري

تتلقى إعانات ضخمة، تتمثل بصورة رئيسية في امتيازات ضريبية. إذ قَدَّر صندوق النقد الدولي أن قطاع الوقود الأحفوري قد تلقى دعماً قدره 4,7 تريليونات دولار في عام 2015. وقَدَّر آخرون هذا الدعم تقديراً أكثر تحفظاً بنحو 700 مليار دولار. وهذا الدعم يثبّت الصناعة في التمسك بموقف يتناقض مع التزامات جميع البلدان بخفض انبعاثاتها. وفضلاً عن ذلك، تستخدم الشركات معاهدة ميثاق الطاقة للحصول على عقود الوقود الأحفوري. وهذه الأفعال غير مسؤولة تماماً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن جماعات الضغط العمالية القوية القائمة على صناعة الوقود الأحفوري تضع عقبات كبيرة أمام البلدان التي تنتقل إلى اقتصادات الطاقة المتجددة. وهذا هو الحال بصورة خاصة في أستراليا، حيث استخدمت نقابات عمال الوقود الأحفوري الضغط الانتخابي لتقويض الجهود الرامية إلى الانتقال نحو اقتصاد أكثر اخضراراً.

19- وفيما يتعلق بالبلدان النامية، لم يول اهتمام يذكر لإيجاد سياسات انتقال عادل. وتواجه البلدان النامية تحدياً مزدوجاً يتمثل في توفير العدالة في مجال الطاقة لسكانها، والقيام في الوقت نفسه بإيجاد خيارات الاكتفاء الذاتي والطاقة المتجددة للوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق باريس. وكثير من البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، تقف إلى التكنولوجيا اللازمة للانتقال إلى اقتصاد الطاقة المتجددة وتوفير شبكات الأمان اللازمة للعاملين الذين قد يضطرون بدونها إلى الخروج من صناعة الوقود الأحفوري. وينبغي تزويد العاملين بالتدريب على المهارات كوسيلة للبحث عن فرص عمل بديلة، وخاصة في قطاع الطاقة المتجددة. ويبدو أنه لا يحدث من ذلك سوى قدر ضئيل، نظراً إلى أن قطاع الشركات لا يتحمل سوى التزامات قليلة في البلدان النامية وإلى أن الحكومات ليس لديها سوى قدر محدود من المرونة الاقتصادية لدعم هذه الإجراءات. وكان الاستثناء من ذلك هو الوعد بمبلغ كبير من المال جرى التعهد به لجنوب إفريقيا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ في عام 2021.

20- واختتم المقرر الخاص كلمته بالقول إن تغير المناخ يؤثر تأثيراً هائلاً على اقتصادات كثير من البلدان النامية. وهذا بدوره يؤثر على فرص ملايين الناس في الحق في العمل. ولم تكن آثار تغير المناخ على هؤلاء العاملين من صنعهم. إذ تقع المسؤولية على البلدان الرئيسية المنتجة لغازات الدفيئة. وقد حان الوقت لأن يدفع الملوثون تكلفة الخسائر والأضرار التي يتسببون فيها. ويوضع عدد كبير جداً من الناس في أوضاع العوز ويُحرمون من حقوق الإنسان الأساسية بسبب آثار تغير المناخ. ويتعين على المجتمع الدولي، وخاصة الاقتصادات الرئيسية المسببة لانبعاثات غازات الدفيئة، أن يدرك مسؤوليته ويدعم أولئك الأقل قدرة على إيجاد فرص عمل بديلة بسبب أفعال الملوثين الرئيسيين. ولهذا السبب، توجد حاجة ملحة إلى إنشاء صندوق للخسائر والأضرار من أجل معالجة بعض هذه المسائل.

21- وقال السيد محيي الدين إنه يتحتم عند معالجة الآثار الضارة الناجمة عن تغير المناخ اعتماد نهج كلي في إطار جدول أعمال للتنمية المستدامة يكون أكثر شمولاً. وليس من الواقعي القيام بعمل مناخي دون وضع أهداف التنمية المستدامة في الاعتبار. ففي نهاية المطاف، لا يشكل العمل المناخي سوى الهدف الثالث عشر من خطة عمل أكثر شمولاً تضم 17 هدفاً، بما في ذلك الهدف 8، المتعلق بفرص العمل اللائقة والنمو الاقتصادي. والانتقال العادل إلى نموذج اقتصادي يتسم بانخفاض الانبعاثات والقدرة على الصمود إزاء تغير المناخ يعني ضمان أن يحمي العمل المناخي كوكب الأرض والناس والاقتصاد. وينبغي أن تكون عملية التدرج في الأخذ بالتكنولوجيا المنخفضة الانبعاثات والتخلص التدريجي من التكنولوجيات العالية الانبعاثات ملبية لحقوق واحتياجات جميع المتأثرين بعملية الانتقال هذه، بما في ذلك ما يتعلق بحقهم في العمل. ومن الضروري إحراز مزيد من التقدم في معالجة ضعف أسواق العمل في القطاعات الكثيفة الكربون التي تواجه مخاطر الانتقال. وينبغي أن تكون الوظائف والرعاية في صميم عملية الانتقال. وأحد العناصر الرئيسية في تحقيق انتقال عادل ناجح هو ضمان أن تجد جميع القوى العاملة مسارات آمنة في عمليات إعادة التوزيع القطاعية هذه. وفي حين أن بعض القطاعات والمجتمعات قد تعاني من فقدان مباشر للوظائف بسبب الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون، ففي المجمل يمكن خلق المزيد من فرص العمل عن طريق تطوير القطاعات الخضراء.

22- ثم ذكر السيد محيي الدين مبادرتين في هذا الصدد. فأشار إلى أنه في الطريق إلى المؤتمر السابع والعشرين للأطراف، أطلقت الرئاسة واللجان الإقليمية للأمم المتحدة وأبطال المناخ سلسلة من خمسة منتديات إقليمية بشأن مبادرات مناخية لتمويل العمل المناخي وأهداف التنمية المستدامة، جمعت معاً الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص، بهدف زيادة الاستثمار والتمويل بغية تحقيق الطموحات المناخية وأهداف التنمية. وقد جرى تقديم أكثر من 100 مشروع. ويمكن أيضاً تنفيذ مشاريع مناخية على الصعيد المحلي لمواجهة تحديات الفقر والبطالة. ولهذا الغرض، أطلقت حكومة مصر المبادرة الوطنية للمشاريع الخضراء والذكية كمبادرة رائدة في مجالات تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة آثار تغير المناخ، وتنفيذ التحوّل الرقمي.

23- وقالت السيدة بورو إنه لا توجد أزمة أكبر من تلك الناشئة عن سوء استخدامنا للوقود الأحفوري. وأشارت إلى أن الأزمة هي أزمة انعدام مساواة. وتتطلب حالة الطوارئ المناخية توفير التمويل لأولئك الذين لم يخلقوا حالة الطوارئ، ولكنهم ما فتئوا يعانون من تأثيرها. ويعاني العاملون في كل مكان، ويلزم القيام بإصلاحات رئيسية لبناء مستقبل عادل ومستدام. وقد كشفت الجائحة عن خطوط الصدع القائمة. فأتت الجائحة، ذهب الأشخاص الذين يعملون في الخدمات الأساسية إلى العمل كل يوم حتى يتمكن بقية من البقاء على قيد الحياة، ولكنهم فعلوا ذلك بأجور منخفضة للغاية. فالمرضى والمرضى والعاملون في الخدمات وفي النقل - جميع هؤلاء العاملون الأساسيون لم يحصلوا على مرتبات قليلة فحسب، بل لم يكن لديهم تقريباً أي حماية لصحتهم وسلامتهم.

24- وليس لدى الأشخاص العاملين وأسره القدرة على تحمل الارتفاعات الحالية في الأسعار الناجمة عن الغزو الروسي للبحر الأسود وأوكرانيا. والحلول الدولية أساسية في مواجهة أزمات تكاليف المعيشة هذه. وتغير المناخ لا يعرف الحدود. فيتعين تقاسم الحلول، مثل توفير التكنولوجيا والتمويل للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، ولكننا نحتاج أيضاً إلى الاعتراف بأن الانتقال العادل يعني أن للناس الحق في تصميم مستقبلهم بأنفسهم. وينبغي أن تكون النقابات موجودة على الطاولة للتفاوض لصالح العمال المشردين، وتأمين معاشات تقاعدية للعاملين الأكبر سناً ودعم الدخل، ودعم المهارات، ودعم إعادة توزيع العاملين في حالة العمال الأصغر سناً.

25- وفي المناقشة التي تلت ذلك⁽⁴⁾، قال المشاركون إن تغير المناخ يمثل تهديداً وجودياً، وهو تهديد يزداد تفاقمًا في سياق البلدان الشديدة التعرض. وأشار ممثل أستراليا إلى أن تغير المناخ سيؤثر تأثيراً مباشراً على التمتع الكامل والفعال بحقوق الإنسان، بما في ذلك سبل العيش والحق في العمل، وخاصة في منطقة المحيط الهادئ، حيث أعلن القادة حالة طوارئ مناخية وأكدوا من جديد أن تغير المناخ لا يزال يشكل أكبر تهديد منفرد لسبل كسب العيش. وأشار ممثل كوستاريكا إلى أن تردّي النظم الإيكولوجية، وندرة المياه، والجفاف، وحرائق الغابات، واحترار المحيطات، وتزايد تواتر وقوة الظواهر المناخية هي بعض آثار

(4) وردت مساهمات من: الاتحاد الأوروبي، والاتحاد الروسي، وأستراليا، وإكوادور، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبرتغال (باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبوتان، وبولندا، وترينيداد وتوباغو (باسم الدول الأعضاء في جماعة الكاريبي)، وتونس، وجزر مارشال، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، وساموا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، والسنغال، والعراق، وفيت نام (باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا)، وكوبا، وكوستاريكا، وليبيا، ولبنان (باسم البلدان النوردية - بلدان البلطيق الشمالي)، وماليزيا، وملاوي، وملديف، وموريتانيا، ونيبال، وهندوراس، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ووردت مساهمات أيضاً من: مركز أوروبا - العالم الثالث، والرابطة الصينية للعلم والتكنولوجيا، وشبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء، والمبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمنظمة الدولية لرفع شأن الأمهات، والمجلس الاتحادي لرابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في البرازيل، ورابطة شانشي للمتطوعين الوطنيين. وبسبب ضيق الوقت، لم تُط الكلمة لجميع المندوبين. وجميع المساهمات التي تلقها الأمانة متاحة على الرابط: <http://hrcmeetings.ohchr.org/HRCSessions/RegularSessions/51/Pages/Statements.aspx?SessionId=61&MeetingDate=27/09/2022%2000%3a00%3a00>

تغير المناخ التي تؤثر سلباً على أوضاع عمل الملايين من الناس وسبل عيشهم. وأشار ممثلاً ملديف وجزر مارشال إلى شدة التعرض الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بالنظر إلى أن النظم الإيكولوجية البرية والبحرية الهشة في هاتين الدولتين، وما يتصل بها من أنشطة اقتصادية، تتسم بالحساسية إزاء الملوثات المنبعثة عالمياً التي تغزوها وإزاء الاستغلال المفرط، في حين أن الفيضانات العاصفية وارتفاع مستوى سطح البحر يؤديان إلى تردي موارد المياه الجوفية العذبة وإلى ملوحة الأراضي الزراعية. وشدد الممثلون على أن 85 في المائة من أراضي جزر كوك، وكيريباس، وجزر مارشال تقع على ارتفاع أدنى من خمسة أمتار فوق مستوى سطح البحر، ما يجبر حتماً مجموعات سكانية بأكملها على النزوح، بافتراض أن ارتفاع درجات الحرارة سيستمر.

26- وقال ممثل فييت نام، متحدثاً باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، إن تغير المناخ قد يجعل مناطق بأكملها غير منتجة ويجعل أماكن العمل أحرّ مما ينبغي بالنسبة إلى العمل، ما يؤدي إلى الهجرة الناجمة عن تغير المناخ، وانتشار العمل غير الرسمي، والبطالة. وليس من المتوقع إلا أن تصبح هذه التأثيرات أكثر بروزاً في العقود القادمة. وأشارت ليتوانيا، وهي تتحدث باسم الدول النوردية ودول البلطيق، إلى أنه بحلول عام 2030، قد يجري فقدان 80 مليون وظيفة، بما في ذلك تلك الموجودة في مجال الخدمات الأساسية، بسبب ارتفاع درجات الحرارة. وأضاف ممثل موريتانيا أن ارتفاع درجة الحرارة في مكان العمل يشكل خطراً على الصحة المهنية؛ وبناء على ذلك فمن المتوقع أن تقف غرب أفريقيا بحلول عام 2030 نحو 5 في المائة من ساعات العمل أو نحو تسعة ملايين وظيفة.

27- ووافق ممثل الاتحاد الأوروبي على أن درجات الحرارة وموجات الحر المتزايدة تهدد سلامة أماكن العمل للعاملين الذين يعملون في الهواء الطلق وفي الداخل على السواء. والعاملون في الزراعة والحراثة معرضون بدرجة مرتفعة لتأثير ارتفاع درجات الحرارة العالمية. ويؤدي تغير أنماط هطول الأمطار والظواهر الجوية المتطرفة إلى إيقاع الخلل بالدورات الزراعية وإلى التأثير بدرجة خطيرة على دخل المزارعين وأسره. وأضاف ممثل مركز أوروبا-العالم الثالث أن أزمة المناخ تؤثر بدرجة متزايدة على المناطق الريفية وعلى إنتاج محاصيل الكفاف. فزيادة الجفاف الشديد والحرائق والفيضانات تؤثر على الأوضاع المعيشية والحق في العمل للفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية. وقد ظلت لدى الفلاحين دائماً القدرة على بناء نظم غذائية مرنة في مواجهة الأحداث المناخية. وعلى سبيل المثال، أضاف ممثل مركز أوروبا - العالم الثالث، أنه بعد أن ضرب إعصار "أيك" كوبا، تأثر أكثر من 90 في المائة من الزراعات الأحادية بالمقارنة بأقل من 50 في المائة من زراعات المزارع الإيكولوجية. وتعافت معظم هذه المزارع - نحو 90 في المائة - في غضون شهرين اثنين. وبالمثل حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، خلال فترات الجفاف، أن كانت غلة المحاصيل الزراعية الإيكولوجية من الذرة وفول الصويا أعلى بنسبة 31 في المائة من غلة المحاصيل الصناعية. وأشار ممثل العراق إلى أن ندرة المياه إلى جانب الجفاف هما من أهم الآثار المترتبة على تغير المناخ، إذ اضطرّ كثير من المجتمعات الزراعية العراقية إلى مغادرة أراضيها، ولا سيما في مناطق الأراضي الرطبة، حيث حدث فقدان للتنوع الأحيائي (البيولوجي) وانهايار في النظم الإيكولوجية أضرا بصحة الناس الذين يعيشون في هذه الأماكن، ما يشكل انتهاكاً لحقوقهم في الحياة والعيش الكريم والصحة.

28- وأشار ممثل ملديف إلى شدة التعرض الخاصة لدى الدول الجزرية الصغيرة النامية وأشار إلى أن ملديف نفذت خطة عمل جنسانية في ذلك العام تهدف إلى تحسين مشاركة المرأة وتمثيلها في التخطيط وصنع القرار والتنفيذ بخصوص خطط العمل المتعلقة بالمناخ، لكي تستفيد المرأة على قدم المساواة من فرص العمل والتدريب ذات الصلة.

29- وقال المتكلمون إن الحق في العمل وتغير المناخ مترابطان ارتباطاً لا ينفصم، وإن الحق في العمل حق أساسي من حقوق الإنسان. وأشار ممثل السنغال إلى أن إدماج قضايا المناخ وأخذها في الاعتبار في جميع مجالات حقوق الإنسان أصبح الآن أمراً حتمياً لتحقيق التنمية. فالاحترار العالمي يؤدي إلى تفاقم الفقر وزيادة انعدام الأمن الوظيفي. وشُهِم مكافحة كل من تغير المناخ والتّردّي البيئي في ضمان إيجاد عالم أصحّ يمكن فيه للجميع العمل بأمان وكرامة. ويلزم التأكيد بوجه خاص على تعزيز إيجاد العمل اللائق لأشد المتضررين من تغير المناخ. وأشار ممثل المجلس الاتحادي لرابطة المدافعين عن حقوق الإنسان في البرازيل إلى ضرورة فصل الإنتاجية الاقتصادية عن التّردّي البيئي والاستخدام غير الصحيح وغير المسؤول للموارد الطبيعية.

30- وأشار العديد من الممثلين إلى أن بلدانهم تتجه نحو دعم تطوير صناعات جديدة للطاقة النظيفة ونحو إزالة الكربون من الصناعات القائمة. وأكد ممثل كوستاريكا على ضرورة إحداث تحوّل في نماذج الإنتاج والاستهلاك للتمكن من مواجهة الأزمة الكوكبية. وأشار المشاركون إلى أن عملية الانتقال ينبغي أن تدار بعناية. وكما لاحظ ممثل إكوادور، ينبغي أن يكون هذا الانتقال عادلاً اجتماعياً وشاملاً للجميع ومستداماً. ووافق ممثل بولندا على ذلك، فقال إن من الأهمية البالغة الاسترشاد في توجيه العمل المناخي بمفهوم الانتقال العادل - وهو مفهوم يمثل تحقيقاً صادقاً للنهج القائم على حقوق الإنسان. وقال ممثل ترينيداد وتوباغو، متحدثاً باسم الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، إنه لا بد من النظر في طرق جديدة ومبتكرة لحد من فقدان الوظائف المرتبط بالعمل المناخي، حتى لا يؤدي الوفاء بهذه الالتزامات إلى زيادة الضعف الاقتصادي والاجتماعي، ولا سيما لدى أشد الفئات تهميشاً.

31- واتفق المشاركون على أن البلدان بحاجة إلى التقدم نحو اقتصاد أخضر، وفقاً لإعلان المئوية من أجل مستقبل العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية، مع اتخاذ إجراءات طموحة للتخفيف والتكيف تسترشد دائماً بنهج يراعي حقوق الإنسان والفوارق بين الجنسين من أجل إيجاد بيئات شاملة للجميع وتمكينها لجميع أفراد المجتمع. وأضاف ممثل نيبال أنه يتعين توفير الحماية الاجتماعية للأشخاص المتأثرين بتغير المناخ وإيجاد فرص عمل جديدة لهم. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت ممثلة المبادرة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أن الانتقال العادل بين الجنسين ينبغي أن يعالج حقيقة أن أغلبية النساء في جميع أنحاء العالم ما زلن يعملن في الاقتصاد غير الرسمي، أو في مشاريع صغيرة أو في عمالة منخفضة المستوى ومنخفضة الدخل. وإذا لم تعالج مسألة انعدام المساواة بين الجنسين معالجة ملائمة، فإن النساء والفتيات، ولا سيما اللاتي يعشن في أوضاع مهمشة وضعيفة، يواجهن خطر تفاقم الاستبعاد وتفاقم أوضاع العمل غير المستقرة، نظراً إلى أنهن يملن إلى أداء كثير من الأعمال البالغة الأهمية لعمية الانتقال، مثل الزراعة المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية.

32- وأشارت ممثلة منظمة "رفعة شأن الأمهات" إلى أن الوقت قد حان لإعادة تعريف العمل كمفهوم كلي يجمع بين العمل المأجور والعمل غير المأجور، ودعت الدول إلى التسليم بأن الأزمات المتعددة التي يواجهها العالم ترجع جذورها إلى نظام اقتصادي لم يعترف بما هو ضروري لرفاهنا ولم يقيمه أو يحمه أو يستثمر فيه، وهو رعاية مقدمي الرعاية ودعمهم، أو يغتنم فرصة الأزمات المتعددة لإحداث تحوّل في النظم الاقتصادية على كل مستوى، أو يتحرك إلى أبعد من أطروحات "نمو الناتج المحلي الإجمالي" وتحقيق الأرباح في الأجل القصير، أو يعيد تحديد الغرض من الاقتصاد ليكون اقتصاد رعاية، اقتصاداً محوره الإنسان ويخدم رعاية الناس وكوكبنا على السواء.

33- ورَكَز ممثل مركز أوروبا - العالم الثالث على عمال المزارع والقطاع الزراعي، فأشار إلى أن الدول، وفقاً للمادة 13 من إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية، المعتمد في عام 2018، ملزمة باتخاذ التدابير المناسبة لإنشاء وتعزيز نظم غذائية مستدامة تكون كثيفة العمالة بما يكفي للمساهمة في خلق فرص عمل لائقة. وأضاف ممثل "شبكة المعلومات والعمل الدولية بشأن أولوية الغذاء" أن الانتقال العادل إلى الزراعة الإيكولوجية الذي يتماشى مع حقوق الإنسان

ويُفسَّر بما يتفق مع إعلان الأمم المتحدة المتعلق بحقوق الفلاحين وغيرهم من العاملين في المناطق الريفية هو أمر أساسي لضمان الاستجابة لتغير المناخ استجابة فعالة تحمي حق العمال الريفيين والحضرين في العمل.

34- وأشار ممثل ليبيا إلى أهمية العمل على تطوير منظومة الحماية الاجتماعية والارتقاء بالتأمينات الاجتماعية وتطوير برامج التدريب المهني والتعليم الفني لمواكبة التخصصات الجديدة التي تتطلبها سوق العمل بسبب تغير المناخ، في الوقت الذي لاحظ فيه أن الدول التي تشهد صراعات هي من بين أشد الدول تأثراً بأضرار أزمة تغير المناخ نظراً إلى قدرتها المحدودة على التكيف معها.

35- وأشار ممثل بوتان إلى أن تغير المناخ لا يحترم الحدود الوطنية. فيتعين على جميع البلدان أن تُسهم في إبقاء ارتفاع درجة الحرارة أقل من 1,5 درجة مئوية، كما أن التعاون والتضامن الدوليين في إطار الأطر الدولية أساسيان لبلوغ هذا الهدف. وطلب ممثل العراق من المجتمع الدولي تقديم المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الصغيرة التي تقتصر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ خطط التكيف وبرامج العمل والاستراتيجيات الفعالة لتحقيق أهداف اتفاق باريس وهي التخفيف من الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ والحد منها. وحث ممثل ساموا المجتمع الدولي على تقاسم المعارف وتحسين جمع البيانات ونقل التكنولوجيا، فضلاً عن توفير إمكانية الحصول على التعليم والتدريب التقنيين والمهنيين، من أجل تحقيق انتقال عادل، وخاصة فيما يتعلق بالدول الجزرية. كما شدد ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة على أهمية تعزيز التعاون الدولي وأشار إلى أن الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستستضيفها الإمارات العربية المتحدة في عام 2023، ستتيح فرصة كبيرة لتجديد الالتزامات الدولية بالعمل المشترك لتطوير وتنفيذ حلول مبتكرة لحماية الحق في العمل وإنشاء أطر لتأمين آفاق واعدة للعمل من أجل الأجيال القادمة.

36- وأشار ممثل البرتغال، وهو يتحدث باسم جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، إلى أن آلية الاستعراض الدوري الشامل يمكن أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز الحق في العمل في سياق تغير المناخ وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وأن هذه الآلية هي أداة حاسمة للنهوض بالحق في العمل.

ثالثاً- تحليل تأثير تغير المناخ على الحق في العمل

37- تسببت الأنشطة البشرية في تغير المناخ، بما تسببه من انبعاث غازات الدفيئة. وقد حذرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ من أن انبعاثات غازات الدفيئة العالمية لا تزال تزداد. ولاحظت الهيئة كذلك أن الزيادة نجمت عن الاستخدام غير المستدام للطاقة، واستخدامات الأراضي وتغير استخدامها، وأنماط الحياة، وأنماط الاستهلاك والإنتاج⁽⁵⁾.

38- ووفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن أكبر 10 بلدان مصدرة للانبعاثات (الصين، والولايات المتحدة الأمريكية، والهند، والاتحاد الروسي، واليابان، والبرازيل، وإندونيسيا، وإيران (جمهورية - الإسلامية)، وألمانيا، والمكسيك) قد أطلقت مجتمعة 65,1 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية في عام 2018⁽⁶⁾. وتفاوت مستوى نصيب الفرد من الانبعاثات، من المستوى المرتفع للفرد الواحد في بلدان مثل قطر وبالاو والبحرين، وهو 66,23 و58,27 و37,81 طن من انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد، على التوالي، إلى 0,55 و0,54 طن من انبعاثات غازات الدفيئة للفرد الواحد في بوروندي ورواندا، على التوالي⁽⁷⁾.

(5) انظر الرابط: www.ipcc.ch/report/ar6/syr/.

(6) برنامج الأمم المتحدة للبيئة، "حالة المناخ"، مذكرة العمل المناخي، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. متاحة على الرابط: www.unep.org/explore-topics/climate-action/what-we-do/climate-action-note/state-of-climate.html.

(7) المرجع نفسه.

39- وقطاع الوقود الأحفوري هو إلى حد بعيد أكبر مُسهم في تغيير المناخ العالمي، إذ يمثل أكثر من 75 في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية ونحو 90 في المائة من جميع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون⁽⁸⁾. وظلت تخفيضات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المنبغثة من الوقود الأحفوري والعمليات الصناعية أقل من زيادات الانبعاثات المتأتية من ارتفاع مستويات النشاط العالمي في الصناعة وإمدادات الطاقة والنقل والزراعة والمباني⁽⁹⁾.

40- ويؤثر تغيير المناخ تأثيراً سلبياً على التمتع الفعلي بحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل. فتغيير المناخ له حالياً ومستقبلاً تأثير هائل على العمالة والوظائف وسوق العمل وعالم العمل. وستتأثر جميع القطاعات الاقتصادية بتغيير المناخ، بيد أن بعض القطاعات الاقتصادية، ومن بينها قطاعات الزراعة ومصايد الأسماك والسياحة، أكثر حساسية لتغيير المناخ والأحداث المرتبطة بالطقس⁽¹⁰⁾.

41- ويعمل أكثر من 1 مليار شخص في القطاع الزراعي، وهو ثاني أكبر مصدر للعمالة في جميع أنحاء العالم بعد قطاع الخدمات⁽¹¹⁾. وفي البلدان النامية، يميل جزء أكبر بكثير من السكان إلى العمل في هذا القطاع، وتشكل النساء بصورة عامة 40 في المائة من القوة العاملة في هذا القطاع⁽¹²⁾. والآثار الناجمة عن تغيير المناخ، بما في ذلك زيادة درجات الحرارة، وارتفاع منسوب مياه البحر، والظواهر الجوية المتطرفة، واشتداد حالات الجفاف والفيضانات، والتباين في هطول الأمطار وأنماط هذا الهطول، وتردّي الأراضي، وندرة المياه، وتملح المياه العذبة، سيكون لها جميعها تأثير على الزراعة والعمال الزراعيين⁽¹³⁾، ما يؤدي إلى انخفاض غلة المحاصيل، وانخفاض دخل إنتاج المحاصيل، وانخفاض إنتاجية العمل بسبب الإجهاد الحراري. ويشتهر هذا القطاع بأوضاع العمل السيئة، والأجور المنخفضة، وانعدام الأمان من حيث الدخل والوظائف، والفقر⁽¹⁴⁾. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تغيير المناخ سيثقل كاهل العاملين في هذا القطاع، وخاصة مزارعو الكفاف العاملون على نطاق صغير⁽¹⁵⁾. ووفقاً لبحث حديث، تُقلّل درجات الحرارة المرتفعة من الإنتاجية وتحفّز المزارعين على زيادة استخدام الأراضي وعلى تغيير مزيج محاصيلهم خلال الموسم الزراعي. ويخفّف رد الفعل هذا من الآثار السلبية لدرجات الحرارة المرتفعة على الإنتاج، ولكنه يؤدي إلى تقاوم الانخفاض في الغلة⁽¹⁶⁾.

(8) انظر الرابط: www.un.org/en/climatechange/science/causes-effects-climate-change.

(9) انظر الرابط: www.ipcc.ch/report/ar6/syr/.

(10) Lene Olsen, "The employment effects of climate change and climate change responses: a role for International Labour Standards?", Global Union Research Network discussion paper, No. 12 (Geneva, ILO, 2009), p. 4 (لين أولسن، "آثار تغيير المناخ والاستجابات لتغيير المناخ على العمالة: دور لمعايير العمل الدولية؟"، ورقة مناقشة شبكة بحوث الاتحاد العالمي، العدد 12 (جنيف، منظمة العمل الدولية، 2009)).

(11) المرجع نفسه.

(12) المرجع نفسه.

(13) المرجع نفسه.

(14) المرجع نفسه.

(15) انظر الوثيقة: [A/HRC/53/47](http://www.un.org/en/climatechange/science/causes-effects-climate-change).

(16) انظر: Fernando M. Aragón. Francisco Oteiza and Juan Pablo Rud, "Climate change and agriculture: subsistence farmers' response to extreme heat", *American Economic Journal: Economic Policy*, vol. 13, No. 1 (فيراندو م. أراغون، فرانسيسكو أوتيزا، وخوان بابلو رود، "تغيير المناخ والزراعة: استجابة مزارعي الكفاف للحر الشديد).

42- ويضم قطاع صيد الأسماك، إلى جانب قطاع الغابات، نحو 5 في المائة من القوة العاملة العالمية⁽¹⁷⁾. ويؤثر تغير تيارات المحيطات وتحمض المحيطات بسبب تغير المناخ على دورات صيد الأسماك، ما يجعل الأرصد السمكية أقل قابلية للتنبؤ بها⁽¹⁸⁾. وقد يؤدي الإفراط في استغلال هذه الموارد الطبيعية بما يتجاوز الحد الأقصى لاستدامتها إلى انهيار صناعات بأكملها⁽¹⁹⁾. وبالنظر إلى أن الصيد الساحلي يعتمد مباشرة على التنوع الأحيائي للمحيطات وقدرته على تجديد الأرصد السمكية، تصبح الإدارة الأفضل والمستدامة للتنوع الأحيائي للمحيطات مهمة لاستمرار العمالة في هذا القطاع ومهمة للأمن الغذائي.

43- وتشكل صناعة السياحة إحدى أكثر الصناعات كثافة في استخدام الموارد البشرية وهي مؤلدة رئيسي للوظائف في كثير من الاقتصادات⁽²⁰⁾. وتخلق الصناعة أكثر من 230 مليون وظيفة مباشرة وغير مباشرة، تمثل نحو 8 في المائة من القوى العاملة العالمية⁽²¹⁾. وتشكل النساء ما بين 60 و70 في المائة من القوة العاملة في قطاع السياحة⁽²²⁾. وارتفاع منسوب مياه البحر له تأثير مباشر على المناطق الساحلية والجزر. ويجري بالفعل نقل بعض المجتمعات الساحلية بسبب تغير المناخ، وستكون بعض الجزر غير صالحة للسكن بحلول عام 2050، مع حدوث مزيد من النزوح عقب ذلك. وسيكون أثر ذلك على حياة السكان المعنيين هائلاً، بما في ذلك أثره على سوق العمل في تلك الجزر⁽²³⁾. وينطبق الشيء نفسه على المناطق الجبلية، التي هي وجهات التسلق والسياحة الشتوية. فصناعة التزلج، هي والرحلات الاستكشافية إلى الجبال، ستتأثران تأثراً كبيراً بما يترتب على ذلك من انخفاض الثلوج عند الارتفاعات الأدنى وذوبان الأنهار الجليدية عند الارتفاعات الأعلى⁽²⁴⁾. بالإضافة إلى ذلك، تؤدي المناطق الجبلية، مثل جبال الهيمالايا وهضبة التبت، دوراً محورياً في دوران الرياح الموسمية. ويمكن أن تؤدي آثار تغير المناخ على المناطق الجبلية إلى تغيير تدفق الرياح الموسمية وتكثيف هطول الأمطار الموسمية، ما يؤثر على الأوضاع الزراعية والسياحة في المنطقة⁽²⁵⁾. ويفقد العاملون في هذه القطاعات وظائفهم بدرجة متزايدة. وقد تأثرت الصناعات المتصلة بها، مثل الفنادق، ما يؤثر على حق العاملين بقطاع السياحة في العمل، وهو أمر سيزداد في المستقبل، إذا لم تُتخذ إجراءات محددة بصورة عاجلة⁽²⁶⁾. وسيكون لذلك تأثير كبير في البلدان المنخفضة الدخل والبلدان المتوسطة الدخل التي تعتمد اقتصاداتها على السياحة بشدة⁽²⁷⁾.

Guillermo Montt, Federico Fraga and Marek Harsdorff, "The future of work in a changing natural environment: climate change, degradation and sustainability", ILO Future of Work Research Papers, No. 4 (Geneva, ILO, 2019), p. 7 (غير مسمى موننت، وفيدريكو فراغا، وماريك هارسدورف، "مستقبل العمل في بيئة طبيعية متغيرة: تغير المناخ والتدهور والاستدامة"، ورقات بحوث مستقبل العمل، منظمة العمل الدولية).

(18) المرجع نفسه.

(19) المرجع نفسه.

(20) Olsen, "The employment effects of climate change", p. 5.

(21) المرجع نفسه.

(22) المرجع نفسه.

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه، الصفحة 6 (من النص الإنكليزي).

Thomas Kohler, André Wehrli and Matthias Jurek, eds., *Mountains and Climate Change: A Global Concern*. Sustainable Mountain Development Series. (Bern, Centre for Development and Environment, Swiss Agency for Development and Cooperation and Geographica Bernensia, 2014) (توماس كولر، وأندريه فيرلي، وماتياس جوريك، محررون، *الجبال وتغير المناخ: مصدر قلق عالمي*. سلسلة التنمية المستدامة للجبال).

(26) المرجع نفسه.

Robert Steiger and others, "Impacts of climate change on mountain tourism: a review", *Journal of Sustainable Tourism*, 19 August 2022 (روبرت شتايجر وآخرون، "تأثيرات تغير المناخ على السياحة الجبلية: استعراض").

44- وتأثير تغير المناخ على القطاعات الأخرى كبير أيضاً، رغم أن حجم التأثير قد يختلف. ولظواهر الجوية المتطرفة المصحوبة بموجات الحر تأثير مباشر على صحة العاملين وإنتاجيتهم. فالانتشار المتزايد للإجهاد الحراري يقلل من أداء العاملين. والتباطؤ هو آلية دفاع طبيعية ضد التعرض للحر⁽²⁸⁾. وفقاً لمنظمة العمل الدولية، تشير التقديرات المستندة إلى اتجاهات القوى العاملة إلى أنه بحلول عام 2030 قد ترتفع النسبة المئوية لمجموع ساعات العمل المفقودة بسبب الإجهاد الحراري إلى 2 في المائة، أي خسارة في إنتاجية العمل تعادل 72 مليون وظيفة بدوام كامل⁽²⁹⁾.

45- وخلال هذا القرن، يمكن أن تعاني نسبة كبيرة من أكثر من 4 مليارات شخص يعيشون في مناطق متأثرة تأثراً خاصاً بتغير المناخ من آثار سلبية على الصحة والسلامة، وكذلك من انخفاض القدرة على العمل، بسبب تغير المناخ⁽³⁰⁾. ففي شبه الجزيرة العربية، فإن التأثير المميت للإجهاد الحراري على العمال المهاجرين أثناء التحضير لكأس العالم للاتحاد الدولي لكرة القدم الذي نُظّم في قطر قد جرى الإبلاغ عنه ودراسته على نطاق واسع⁽³¹⁾. وخلصت منظمة الصحة العالمية إلى أننا لسنا بحاجة إلى النظر إلى المستقبل لكي نرى تأثير تغير المناخ على الصحة. فالتعرض للحر يقتل الناس بالفعل في بلدان مثل الكويت. ويشكل العمال المهاجرون فئة ضعيفة بشكل خاص في المنطقة⁽³²⁾. وفي الواقع فإن العمال الزراعيين وعمال البناء وغيرهم ممن يقومون بأعمال شاقة هم من بين أشد الفئات تأثراً بالحر. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أماكن العمل الداخلية التي ليس لديها ما يكفي من التبريد أو تنقية الهواء تطرح مشاكل في هذا الصدد. وقد يتعرض العمال لأمراض مختلفة، مثل أمراض الكلى المزمنة، والإصابات المشوهة المرتبطة بتعرق وتلوث الأيدي، أو حتى الوفاة بسبب ضربة الشمس أو النوبة القلبية أو أكثر من عشرين نتيجة مميتة أخرى مرتبطة بالإجهاد الحراري⁽³³⁾. وبصرف النظر عن موجات الحر، فتلوث الهواء تأثير مدمر على صحة الموظفين؛ وفي الواقع، فكثير من مصادر تلوث الهواء في الأماكن المفتوحة هي أيضاً مصادر للانبعاثات المرتفعة من ثاني أكسيد الكربون⁽³⁴⁾.

46- وآثار تغير المناخ على حقوق الإنسان وعلى الحق في العمل هي نتيجة مباشرة لتشغيل اقتصادات الوقود الأحفوري، التي تشعل كارثة المناخ بينما تكسب الثروة والنفوذ السياسي، والتي كثيراً ما تُستخدم لزيادة نمو الثروة والنفوذ السياسي، على حساب تقويض مستوى تمتع الجميع تقريباً بحقوق الإنسان. ويوفر الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر عن طريق الانتقال العادل فرصة للتخفيف من آثار تغير المناخ مع التحرك في الوقت نفسه نحو إيجاد مجتمعات أكثر عدلاً.

(28) ILO, "The employment impact of climate change adaptation: input document for the G20 Climate Sustainability Working Group" (2018), p. 15 (منظمة العمل الدولية، "تأثير التكيف مع تغير المناخ على العمالة: وثيقة مدخلات للفريق العامل المعني بالاستدامة المناخية التابع لمجموعة العشرين" (2018)).

(29) المرجع نفسه، الصفحة 16 (من النص الإنكليزي).

(30) المرجع نفسه، الصفحة 15 (من النص الإنكليزي).

(31) انظر: (بانديانا برادمان وآخرون. "تأثيرات الإجهاد الحراري على الوفيات القلبية لدى العمال المهاجرين النيباليين في قطر"، *Cardiology* (أمراض القلب)، المجلد 143، العددان 1 و2 (2019)).

(32) انظر: World Health Organization (WHO), "Migrant workers bear the brunt of extreme heat in Kuwait: case study on climate change and heat", 10 August 2021 (منظمة الصحة العالمية، "العمال المهاجرون يتحملون وطأة الحرارة الشديدة في الكويت: دراسة حالة عن تغير المناخ والحرارة"، 10 آب/أغسطس 2021) متاح على الرابط: www.who.int/news-room/feature-stories/detail/migrant-workers-bear-brunt-extreme-heat-kuwait.

(33) انظر، على سبيل المثال: منظمة العمل الدولية، "تأثير التكيف مع تغير المناخ على العمالة".

(34) انظر الرابط: www.who.int/teams/environment-climate-change-and-health/air-quality-and-health/health-impacts/climate-impacts-of-air-pollution.

47- والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه أمر حتمي وله تأثير مباشر على عالم العمل. وأكدت منظمة العمل الدولية على أنه توجد إمكانات لتحقيق انتقال عادل بغية إيجاد فرص عمل جديدة، ما يُسفر عن تحقيق كسب صافٍ في الوظائف، وخاصة في قطاع الطاقة المتجددة، مع ضمان عدم تخلف العمال في صناعات الوقود الأحفوري عن الركب. ووفقاً لمنظمة العمل الدولية، ينطوي الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر على إمكانات استحداث ملايين الوظائف الجديدة على نطاق العالم، وخاصة في قطاعات مثل الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة والنقل المستدام⁽³⁵⁾. وتذكر منظمة العمل الدولية أنه إذا جرى اتباع انتقال عادل، يمكن عندئذٍ التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لإزالة الكربون على العمالة ويمكن تسخير الآثار الإيجابية التي تحدث للعمال. وفي المبادئ التوجيهية لتحقيق انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع، تحدد منظمة العمل الدولية المبادئ والخطوات الرئيسية للانتقال العادل، والتي تشمل خلق فرص العمل اللائق والوظائف الخضراء. ويمكن للانتقال العادل أن يعزز توفير فرص العمل اللائق، وخاصة للفئات التي استُبعدت تاريخياً من سوق العمل⁽³⁶⁾.

48- والاستثمار في العمل المناخي يخلق فرص عمل في التكنولوجيات الخضراء الرائدة. ومن المتوقع أن تصل القيمة السوقية للسيارات الكهربائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر إلى 2,1 تريليون دولار في عام 2030 - أي أربعة أمثال قيمتها اليوم⁽³⁷⁾. فصناعة الطاقة الشمسية في الولايات المتحدة، على سبيل المثال، تخلق فرص عمل بدرجة أسرع 20 مرة منها في الاقتصاد الكلي، في حين أن أكبر سوق وظائف في مجال الطاقة المتجددة في العالم موجودة في الصين، حيث يعمل 3,4 ملايين شخص في هذه الصناعة⁽³⁸⁾. وفي الواقع، يقود قطاع الطاقة المتجددة، إلى جانب قطاعات أخرى، عملية خلق فرص العمل⁽³⁹⁾. وفي عام 2021، بلغ عدد وظائف الطاقة المتجددة 12,7 مليون وظيفة على نطاق العالم⁽⁴⁰⁾. وتتركز عمليات فقدان الوظائف في مجال تكرير النفط (فقدان نحو 1,6 مليون وظيفة)، واستخراج النفط الخام (نحو 1,4 مليون وظيفة)، وإنتاج الكهرباء بالفحم (نحو 0,8 مليون وظيفة) وتعدين الفحم (نحو 0,7 مليون وظيفة)⁽⁴¹⁾.

(35) انظر: ILO, *World Employment and Social Outlook 2018: Greening with Jobs* (Geneva, 2018) (منظمة العمل الدولية، العمالة والتوقعات الاجتماعية في العالم لعام 2018: تحقيق الأخضر المصحوب بالوظائف). متاح على الرابط: www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_628654/lang--en/index.htm.

(36) انظر الرابط:

www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@ed_emp/@emp_ent/documents/publication/wcms_432859.pdf

(37) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), "Green technologies: coherent policy action needed for developing countries to reap the benefits", 16 March 2023 (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، "التكنولوجيات الخضراء: إجراءات سياساتية مترابطة ضرورية للبلدان النامية لجني الفوائد"، 16 آذار/مارس 2023) متاح على الرابط: <http://unctad.org/news/green-technologies-coherent-policy-action-needed-developing-countries-reap-benefits>.

(38) انظر: Sharan Burrow, "How will climate change affect jobs?", World Economic Forum, 1 December 2015 (شاران بورو، "كيف سيؤثر تغير المناخ على الوظائف؟"، المنتدى الاقتصادي العالمي، 1 كانون الأول/ديسمبر 2015).

(39) Montt, Fraga and Harsdorff, "The future of work in a changing natural environment", p. 15

(40) انظر: International Renewable Energy Agency and ILO, *Renewable Energy and Jobs: Annual Review 2022* (Abu Dhabi and Geneva, 2022) (الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومنظمة العمل الدولية، الطاقة المتجددة والوظائف: الاستعراض السنوي لعام 2022 (أبو ظبي وجنيف، 2022).

(41) Montt, Fraga and Harsdorff, "The future of work in a changing natural environment", p. 15

49- ومن بين الصناعات التي حلتها منظمة العمل الدولية وقدرها 163 صناعة، فقدت 14 صناعة فقط أكثر من 10 000 وظيفة⁽⁴²⁾. ويُعزى تركيز فقدان الوظائف في عدد قليل من الصناعات إلى أن بلوغ هدف 2 درجة مئوية يتطلب تقليص أعداد العاملين في الصناعات الكثيفة الكربون، والتي هي، بشكل عام، كثيفة الاستخدام لرأس المال وتحصل على إمداداتها من الصناعات الأخرى الكثيفة رأس المال؛ ويؤدي الانخفاض الكبير بالنسبة المئوية في الإنتاج في هذه الصناعات إلى تخفيضات صغيرة نسبياً في العمالة. وقد يكون عمليات خلق فرص العمل والآثار المترتبة عليه غير متساوية فيما بين المناطق. إذ تقدر منظمة العمل الدولية أنه سيوجد خلق صافٍ لفرص العمل في الأمريكتين وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأوروبا⁽⁴³⁾، وعلى النقيض من ذلك، سيوجد فقدان صافٍ للوظائف في الشرق الأوسط وأفريقيا⁽⁴⁴⁾.

50- وتوجد بضعة بلدان فقط من البلدان النامية لديها القدرات اللازمة للاستفادة من التكنولوجيا الرائدة، التي ستولد وظائف جديدة، وفقاً لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية⁽⁴⁵⁾. وعلى النقيض من ذلك، ستكون هذه البلدان هي الأشد تضرراً من تسارع تغير المناخ إذ من المحتمل، حتى عند استبعاد الصين من الحسابات، أن ينبعث منها أكثر من نصف المجموع العالمي السنوي لانبعاثات غازات الدفيئة في وقت مبكر من عام 2030⁽⁴⁶⁾. وينبغي عدم اعتبار البلدان النامية مجموعة متجانسة. فهي لديها مصالح مختلفة، وإن كانت متداخلة، بالنظر إلى ظروفها. وعلى سبيل المثال، استجابت الجزر الصغيرة مؤقتاً للكوارث الطبيعية عن طريق الاقتراض لإعادة بناء وحماية سبل عيش مواطنيها، ولكن مع تسارع حجم وشدة تغير المناخ، تتآكل مرونتها المالية بسرعة⁽⁴⁷⁾.

51- وبالنظر إلى أن حالات كسب الوظائف وفقدانها لا تتوزع بالتساوي فيما بين البلدان والمناطق، فسيكون التضامن والتعاون الدوليان أساسيين. إذ ينبغي أن تدعم الدول بعضها بعضاً في تعزيز الانتقال العادل إلى اقتصاد أخضر يضمن الاستدامة البيئية، والعمل اللائق، والشمول الاجتماعي، والقضاء على الفقر في سياق اقتصاد قائم على حقوق الإنسان (اقتصاد حقوق الإنسان).

52- ويقوم اقتصاد حقوق الإنسان على فرضية أن تحسين دمج مبادئ والتزامات حقوق الإنسان والالتزام بتحقيق أهداف التنمية المستدامة في السياسات الاقتصادية سيؤدي إلى تحقيق نتائج أفضل للناس والكوكب. فوضع احتياجات الناس والآثار السلبية للأنشطة الاقتصادية على حق الإنسان في بيئة صحية في الاعتبار هو أمر أساسي لمكافحة تغير المناخ. ويتولّى اقتصاد حقوق الإنسان توجيه السياسات الاقتصادية والسياسات التجارية وقرارات الاستثمار واختيارات المستهلكين ونماذج نشاط الأعمال، وذلك عن طريق مواءمتها مع حقوق الإنسان بغية تحسين النتائج لصالح الجميع تحسيناً ملموساً. واقتصاد حقوق الإنسان، بتركيزه السياسات الاقتصادية على الناس والكوكب، يشكل أداة قيمة للتغلب على أزمة المناخ وتوجيه العمل المناخي.

(42) منظمة العمل الدولية، العمالة والتوقعات الاجتماعية في العالم لعام 2018.

(43) المرجع نفسه.

(44) المرجع نفسه.

(45) الأونكتاد، تقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2023: فتح نوافذ خضراء (مشاورات الأمم المتحدة، 2023).

(46) انظر: Amar Bhattacharya, Homi Kharas, and John W. McArthur, "Developing countries are key to

climate action", The Brookings Institution, 3 March 2023 (أمار بهاتاشاريا، هومي خاراس، وجون و. ماك آرثر، "البلدان النامية هي مفتاح العمل المناخي"، معهد بروكينغز، 3 آذار/مارس 2023).

(47) المرجع نفسه.

رابعاً - استنتاجات

53- تغير المناخ هو حالة طوارئ كوكبية. وتوجد حاجة إلى اتخاذ تدابير تخفيف فورية لحماية الكوكب وحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في العمل. ويجب على الدول ومؤسسات الأعمال التخفيف من تغير المناخ عن طريق معالجة أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة. كما يجب إعطاء الأولوية لتحقيق انتقال عادل إلى اقتصاد أخضر قائم على حقوق الإنسان يوائم بين حقوق الإنسان والاقتصاد ويركز على الناس والكوكب.

54- وتسلسل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 الضوء على أهمية النمو الاقتصادي الشامل للجميع والمستدام وعلى العمالة والعمل اللائق للجميع. فسيؤدي تغير المناخ غير المتحكم فيه إلى تقويض قدرة البلدان على تحقيق الهدف 8 من أهداف التنمية المستدامة ويمكن أن يردّ اتجاه المكاسب التي تحققت في مجال الرخاء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والحد من الفقر. والقطاعات المعرضة للتأثر بشكل خاص من تغير المناخ هي من بين أكبر أرباب العمل على مستوى العالم وذات أهمية خاصة للنساء والشباب وغيرهم ممن قد يكونون في أوضاع هشة.

55- ويتطلب العمل المناخي القائم على الحقوق إعادة هيكلة أساسية لقطاع الطاقة، والتخلص التدريجي من الوقود الأحفوري، وضمان الوصول إلى طاقة متجددة آمنة وذات أسعار معقولة.

56- وينطوي الحد من انبعاثات غازات الدفيئة على إجراء تحولات داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها. وسيؤدي الانتقال العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون ومستدام إلى زيادة صافية في فرص العمل.

57- وللاستفادة من ثورة التكنولوجيا الخضراء، توجد حاجة في جميع البلدان، وخاصة البلدان النامية، إلى سياسات استباقية في مجالات الصناعة والابتكار والطاقة تدفع عجلة التكنولوجيا الخضراء إلى الأمام. وسيكون التضامن والتعاون الدوليان أساسيين لتحقيق هذا الهدف. ويجب على جميع البلدان أن تعمل معاً لضمان إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك في البلدان الأكثر تضرراً والأقل مسؤولية عن تغير المناخ.

58- وأقرت منظمة العمل الدولية، في إعلان المئوية من أجل مستقبل العمل الصادر عنها، بأن عالم العمل يمر بتغير تحويلي ودعت إلى ضمان تحقيق انتقال عادل إلى مستقبل للعمل يسهم في التنمية المستدامة. وتظل المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية بشأن الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع وإطار حقوق الإنسان هما الأساس لسياسات الانتقال العادل.

خامساً - توصيات

59- للانتقال إلى اقتصاد قائم على حقوق الإنسان، ينبغي أن توائم الدول سياساتها الاقتصادية مع التزاماتها في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك احترام حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة وحماية هذا الحق والوفاء به. ويجب أن تهدف الدول، هي ومؤسسات الأعمال، إلى الحد بشكل جذري من انبعاثات غازات الدفيئة الناجمة عن العمل والإنتاج والاستهلاك، مع تعزيز الانتقال العادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً للجميع.

60- ويتعين على الدول، وخاصة تلك التي يوجد لديها قطاعات وقود أحفوري كبيرة الحجم، أن تدمج التكلفة الحقيقية لأنشطة الأعمال هذه في أسعارها، وأن تنهي استغلال الوقود الأحفوري الذي يعرض المناخ للخطر وكذلك دعمها لصناعة الوقود الأحفوري، بما في ذلك عمليات الاستكشاف والاستغلال الجديدة،

والإعانات والإعفاءات الضريبية، وأن تسرّع الانتقال إلى مصادر الطاقة المتجددة، وهو ما حثها الأمين العام على أن تفعله. ويتعين عليها أن تنفذ التوصيات المتعلقة بالحد من الانبعاثات المنبعثة من صناعة الوقود الأحفوري، الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية حقوق الإنسان في سياق تغير المناخ ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان.

61- وينبغي أن تستخدم الدول أقصى مواردها المتاحة لضمان الحق في الحماية الاجتماعية والحصول على الخدمات الأساسية. ويمكن أن تساعد نُظُم الضمان الاجتماعي في دعم تحقيق انتقال عادل وفي التقليل إلى أدنى حد من تأثير فقدان الوظائف، وذلك بتوفير إمكانية الوصول إلى التعليم المستمر، وتحسين فرص سوق العمل، ونقل الأفراد إلى وظائف مستدامة مُنشأة حديثاً.

62- وينبغي أن تستثمر الدول بقدر أكثر في الحق في التعليم، بما في ذلك في التعلّم مدى الحياة. ويجب عليها توسيع نطاق الحلول المتعلقة بالتعلّم التجريبي والعملي، وتطوير التدريب المهني الشامل للجميع، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بخصوص التلمذة الصناعية.

63- ويتعين على الاقتصادات والصناعات ومؤسسات الأعمال الحالية والتاريخية التي تُطلق غازات الدفيئة أن تقدم الدعم المالي والمساعدة التقنية إلى المتضررين من أفعالها، وخاصة إلى البلدان التي تفتقر إلى الموارد اللازمة لتنفيذ عملية انتقال عادل، بما في ذلك عن طريق تدابير التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

64- ولا يمكن مكافحة تغير المناخ إلا بصورة مشتركة ومتضامنة. ولذلك يتعين على جميع الدول أن تتقاسم المعارف والفوائد المستمدة من التطورات العلمية في مجال التكنولوجيا الخضراء، فضلاً عن الحصول على التعليم والتدريب، لتحقيق انتقال عالمي عادل وتمكين جميع البلدان من الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، مع العمل في الوقت نفسه على التخفيف من آثار تغير المناخ وعلى التكيف معه.

65- وعند تنفيذ عملية انتقالية عادلة، يجب على الدول أن تولي عناية خاصة لمعالجة شواغل الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة وأن تكفل مشاركتهم في عملية صنع القرار. وينبغي أيضاً إيلاء اهتمام خاص للمناطق الشديدة التعرّض، مثل المناطق الساحلية أو الدول الجزرية الصغيرة النامية.

66- ويجب على الحكومات أن تحقق الاتساق بين السياسات المتعلقة بحقوق الإنسان والسياسات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والبيئية والعلمية والتكنولوجية والابتكارية والصناعية، وأن تُعطي الأولوية للاستثمارات المستدامة التي يمكن أن تحوّل طلب المستهلكين نحو السلع الأكثر مراعاة للبيئة وأن تعزز الاستثمار في البحث والتطوير.

67- وينبغي أن تصلح الدول قطاعها الزراعي وأن تتخذ تدابير لإنشاء وتعزيز نُظُم غذائية محلية مستدامة، وأن تنتقل إلى الزراعة الإيكولوجية، وأن تصون حقوق الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشّة، وخاصة النساء والأطفال.